



جلد ۲
سئال و جواب

تألیف
آیت الله العظمیٰ الخميني

سئال و جواب

اعرفوا الحق تعرفوا أهله

(٢٣)

حديث سبل الاجواب

قائما

شبكة كتب الشيعة

آية الله العظمى السيد علي الحسيني الميلاني

مكتبة الشريعة الإسلامية



✻ الكتاب: حديث سيد الأيووب

✻ المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

✻ نشر: الحقائق

✻ المطبعة: رفا

✻ الطبعة: الرابعة - ١٤٣٠

✻ الكمية: ١٥٠٠ نسخة

✻ ردسك: ٦-٧٨-٢٥٠١-٩٦٤-٩٧٨ ٥-٧٨-٢٥٨١-٩٦٤-٧٧٨

حقوق الطبع محفوظة للمركز

عنوان المركز: قم، شارع صفاتيه، فرع ٣٤، فرع ايرانبي زاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٣٩٩٦٨-٢٥١،
الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢-٢٥١

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفاتيه، مقابل صندوق قرض الحسنه وفسر نيلفات،
الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠-٢٥١

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادري)، فرع الشهيد خوراكيان،
بناية گنجينه كتاب التجاربه، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٤٧٣٦٢-٥١١ ٩١٥١١٩٩٤٨٦

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، امام ملعب قمعي الرياضي، المركز التخصصي
للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٣٣٤٢٢-٢١١

الموقع: www.Al-haqaeq.org - البريد الإلكتروني: info@Al-haqaeq.org



كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسة والضرورة الملحة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقلية المتقنة والأدلة النقلية من الكتاب والسنة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات الطارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية - عقائدية، متنوعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، أملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله تعالى أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، والحمد لله رب العالمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله
الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد

فهذا تحقيق في حديث (سد الأبواب) كشفت فيه عن جانب من
التلاعب الواقع في السنة النبوية الشريفة لأغراض سياسية، إذ قلبوا هذه
المنقبة من سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام إلى غيره، ثم استدلوا به
لإمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأفرط بعضهم فادّعى أن ما
ورد في حق الوصي هو الحديث المقلوب!
فإلى أهل الفضل هذا البحث العلمي، أرجو أن ينظروا فيه بعين
الإنصاف، وقد جعلته في فصول.

علي الحسيني الميلاني

(١)

نصوص حديث سدّ الأبواب إلّا باب علي

إنّ من الأحاديث الصحيحة الشائعة المشهورة، بل المتواترة...
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن مولانا
أمير المؤمنين عليه السلام... حديث «سدّوا الأبواب إلّا باب علي»...
وهذه نصوص من ألفاظه في أهم وأشهر كتب أهل السنة:

أخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس: «إنّ النبي صلى الله عليه
وسلم أمر بسدّ الأبواب إلّا باب علي»^(١).

وأخرج عن أبي سعيد قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعلي: يا علي، لا يحل لأحد أن يجتنب في هذا المسجد غيري وغيرك.
قال علي بن المنذر: قلت لضرب من صرود: ما معنى هذا الحديث؟

(١) سنن الترمذي ٤١٠/٥ كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٥٣.

قال لا يحل لأحدٍ يستطرفه حنثاً غيري وغيرك»^(١)

وأخرج أحمد بسنده عن عبد الله بن الرقيم الكعبي، قال: «خرجنا إلى المدينة زمن الحمل، فلقينا سعد بن مالك بها فقال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارع في المسجد وترك باب علي رضي الله عنه»^(٢)

وأخرجه أحمد كذلك بأسانيد مختلفة عن غير واحد من الصحابة^(٣)

وأخرج الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم قال: «كانت لمفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبواب شاردة في المسجد. فقال يوماً: سدوا هذه الأبواب إلا باب علي.

قال: فتكلم في ذلك ناس. فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإنني أمرت بسد هذه الأبواب غير باب علي فقال فيه قائلكم، والله ما سددت شيئاً ولا فتحت، ولكن أمرت

(١) مسند ترمذي ٤٠٨١٥-٤٠٩٠ كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٤٨.

(٢) مسند أحمد ٢٨٥١١ مسند سعد بن أبي وقاص، رقم ١٥١٤.

(٣) نظر المسند ١ ٥٤٥ مسند عبد الله بن عباس، رقم ٣٠٥٢ و ١٠٦١٢ مسند عبد الله

بن عمر، رقم ٤٧٨٢ و ٤٩٦١٥، حديث زيد بن أرقم، رقم ١٨٨٠٦.

شيء فأنعته.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه^(١).

وأخرج بسنده عن أبي هريرة قال: «قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقد أعطني علي بن أبي طالب ثلاث حصال لأن تكون لي حصلة منها أحب إلي من أن أعطني حمر النعم. قيل: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: نروحه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسكبه المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل له فيه ما يحل له، والراية يوم خيبر.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأخرج النسائي بسنده عن الحارث بن مالك قال: «أتيت مكة فنفقت سعد بن أبي وقاص فقلت له: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فودي فيها ليلاً ليخرج من المسجد إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل علي، قال: فخرجنا، فلم أصبح، أتته عنه فقال: يا رسول الله أخرجت أصحابك وأعمامك ونسكت هذا العلام؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أن أمرت بإحراقكم ولا بإسكان هذا العلام. إن الله هو أمره.

(١) المستدرک علی الصحیحین ١٣٥/٣ کتاب معرفة الصحابة ذکر صاحب أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب، رقم ٤٦٣١ و ٤٦٣٢.

قال أبو عبد الرحمن: قال فطر عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد: إن العاصم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: سددت أبواباً إلا باب عليٍّ؟ فقال: ما أنا فتحتها ولا سددتها^(١)

هذه بعض ألقاط الحديث كما أخرجها الأئمة، ولو أردنا استقصاء طرقه ونقاطه المختلفة عن الصحابة الذين روه، لطل بنا لمقام، وربما تقف على بعضها أيضاً في خلال البحث.

وبالجملة، فإن الخبر قد تعدى الرواية وبلغ حد ادراية، ونحن إنما ذكرنا طرفاً من ذلك تمهيداً لما أخرج في الصحيحين من حديث لحوخة، وما ترتب على ذلك من بطرات وبحوث عند لسراج وكبار أئمة الحديث.

(١) حسان بن علي بن أبي طالب ٧٠ - ٧١ ذكر قول النبي (ما أنا ادخلته وأخرجتكم)،

(٢)

قلب الحديث

لقد قسوا حديث «سَدِّ الْأَبْوَابِ» عَنْ «عَلِيٍّ» إِلَى «أَبِي بَكْرٍ»،
وَوَضَعُوا أَيْضاً «حَدِيثَ الْخَوْحَةِ»، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي
كُتُبِهِمَا، وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، مِمَّنْ تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ.
وَالْعَمْدَةُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِي السَّحَارِيِّ وَمُسْلِمٌ، فَإِذَا دَرَسْتَهُ وَتَوَضَّعْتَ
إِلَى وَاقِعِ الْحَالِ فِيهِ، أَغْنَاكَ عَنِ النَّظَرِ فِي غَيْرِهِ، وَلَرُبَّمَا تَعَرَّضَ لِغَيْرِهِ أَيْضاً
فِي خِلَالِ الْبَحْثِ.

الحديث المقلوب عند البخاري

والسحاري أخرجه في أكثر من باب...

ففي «سَدِّ الْخَوْحَةِ وَالْمَعْرُوفِ الْمَسْجِدِ» قَالَ «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُحَمَّدَ الْجَعْفِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ

سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه مخرقة فقع على نمر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إنه ليس من الناس أحد آمن عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي فحافة، ولو كنت متحداً من الناس حديثاً لأتحدت أنا بكر حليلاً، ولكن خلة الإسلام أفصل، سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر^(١).

وهي «باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة» قال: «حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال حدثني مالك، عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن عبيد - يعني ابن حبيب - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال: إن عدداً حير الله بين أن يؤتبه من رهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده فاخار ما عنده، فبكى أبو بكر وقال: قد ياك بآثا وأمهاتنا، فمحصاه وقال الناس: أنظروا إلى هذا الشيخ، يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد حيره الله بين أن يؤتبه من رهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: قد ياك بآثا وأمهاتنا

فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المختير وكان أبو بكر هو

(١) صحيح البخاري ١/ ١٧٨ أبواب المصاحف باب الخوخة والممر، رقم ١٥٥

أعلمنا به.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبوك، ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتحدث أبوك إلا حنة الإسلام، لا يبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر^(١)

الحديث المقلوب عند مسلم

وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة فقال:

«حدثنا عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد، حدثنا معن، حدثنا مالك، عن أبي المصبر، عن عبيد بن حمير، عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال: عبد خير الله بين أن يؤتيه زهرة الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده؛ فبكى أبو بكر وبكى فقل: هديناك بأبائنا وأمهاتنا. قال: فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أمن الناس علي في ماله وصحته أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتحدث أبوك خليلاً ولكن أخوة الإسلام؛ لا تفين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر

(١) صحيح بخاري ١٤١٧/٣ كتاب فضائل الصحابة باب محرم النبي وأصحابه إلى

حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا قليح بن سيمان، عن سالم بن أبي المنصور، عن عبيد بن حنبل، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خط رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوماً مثل حديث مالك^(١).

تحريف البخاري الحديث المقلوب

ثم إن البخاري بعد أن أخرج الحديث عن ابن عباس في «باب الخوخة والممر في المسجد» كما عرفت، تصرف في لفظه وحرفه في «باب المقاب» حيث قال: «باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر فإنه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم» فاضطرب الشراح في توجيه هذا التحريف، فاضطروا إلى حمل ذلك على أنه نقل بالمعنى:

قال ابن حجر: «وصله المصنف في الصلاة بلفظ: سدوا عني كل خوخة، فكأنه ذكره بالمعنى»^(٢).

وقال لعيسي: «هذا وصله البخاري في الصلاة بلفظ: سدوا عني كل

(١) صحيح مسلم ٧/٥ - كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق.

رقم ٢٣٨٢ وزيته

(٢) مع البخاري ١٤/٧

حَوْحَة فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا هَا نَقْلٌ بِالْمَعْنَى^(١)

وَهَلْ يَصْدَقُ عَلَيَّ أَنْ نَقْلُ «الْخَوْخَة» إِلَى «الْبَابِ» نَقْلٌ بِالْمَعْنَى^{١٩}
عَنِ أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ نَفْسَهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِذَلِكَ فَيَقُولُ «كَأَنَّهُ»!

وَكَمَا حَرَّفَ الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَذَلِكَ حَرَّفَ حَدِيثَ
أَبِي سَعِيدٍ الْأَدَبِيِّ أَخْرَجَهُ فِي «بَابِ هَجْرَةِ النَّبِيِّ» كَمَا عَرَفْتُ، فَقُلْتُ فِي «بَابِ
الْمَنَاقِبِ»:

«حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُصَيْحٌ، قَالَ:
حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو لِنَصْرٍ، عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْهَدْرِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

«حَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ حُبَّرَ عَبْدًا بَيْنَ
الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ ذَلِكَ الْعَدَمَ عِنْدَ اللَّهِ» قَالَ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ!
فَعَجَبْنَا لِبُكَايِهِ أَنْ يَنْخَرِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَبْدِ حُجْرٍ،
لَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ هُوَ الْمَخْتِيرُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ عَلَيَّ هِيَ
صَحْبَتُهُ وَمَالُهُ أَوْ بَكْرُهُ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَوْ بَكْرًا
حَبِيلًا وَلَكِنْ أَحْوَةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ لَا يَبْقِيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سَدُّ إِلَّا

(١) عمدة القاري ١٧٤/١٦

«بأبي بكر».

وهما أيضاً اضطرب الشراح فراجع كلماتهم

نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين

قدما حديث الخوخة بسنده ولمظه في الصحيحين، وقد عرفت
أن البحاري ومسلماً يروياه عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري، بكه
ساقط عن درجة الاعتبار عن كليهما.

أما الحديث عن ابن عباس

فهو عبد البحاري فقط، ويكفي في سقوطه - بعد عرض النظر عن
بعض الكلام في «وهب بن حرير»^(١) - ومما قيل في أبيه «جريس حارم»
فإن البحاري يقول: «رثما بهم في الشيء». ويقول يحيى بن معين: «هو
عن فتادة ضعيف» والذهبي يقول: «تغير قبل موته فحجه ابنه
وهب»^(٢). ن روايه عن ابن عباس هو «عكرمة البربري» مولا، وليث
طرفاً من أوصاف هذا الرجل.

موجز ترجمة عكرمة مولى ابن عباس

١ - إنه كان يرى رأي الخوارج وكان داعية إليه، وقد أحد كثير من

١ - تهذيب التهذيب ١١/١٤٢

(٢) ميراث الاعتدال ١١٧/٢، المعنى في الصفات ١/٢٠٣

من أهل أفرنجية رأي العنصرية من عكرمة قال الذهبي: قد تكلم الناس
في عكرمة لأنه كان يرى رأي الخوارج

٢ - وكان يطعن في الدين ويستهرىء بالأحكام، فقد بقى عنه
قوله إنما أنزل الله متشابه القرآن ليصل به.

وقال في وقت الموسم وددت أنني اليوم بالموسم ويدي حربة
فأعترض بها من شهد الموسم بعباً وشمالاً

ووقف على باب مسجد النبي وقال: ما فيه إلا كافر

٣ - وكان كذاباً، حتى أوثقه علي بن عبد الله من عبس على باب
كبيف لدار، فقبل له: تعملون هذا بمولاكم؟! فقال: إن هذا يكذب على
أبي وشهر قول عبد الله بن عمر لمولاه نافع: اثق الله، لا تكذب علي
كما كذب عكرمة على ابن عباس. وعن ابن سيرين ويحيى بن معين
ومالك وجماعة غيرهم: كذاب.

٤ - وعكوفه على أبواب الأمراء للدنيا مشهور، حتى قيل له: بركت
المحرمين وحنت إلى حراسان؟! فقال: أسعى على بسائي وقال لأحر
قدمت أحد من دبابر ولا تكلم ودراهمهم.

٥ - ولا حل هذه الأمور وغيرها ترك الناس جنازته، فم حمله أحد.

وأكثر رواه أربعة رجال من السودان^(١).

وأما الحديث عن أبي سعيد الخدري

فقد رواه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن أبي المصبر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري ورواه مسلم - في طريقه الأول - عن عبدالله بن جعفر بن يحيى ابن خالك، عن معن، عن مالك.

ورواه الترمذي عن أحمد بن الحسن، عن عبدالله بن مسleme، عن مالك وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٢)

فقداره على «مالك بن أنس».

ومالك بن أنس وإن كان أحد الأئمة الأربعة، تقلده طائفة كبيرة من أهل السنة، فهو لا يعتمد على رواياته، خاصة في مثل هذا المقام، لعقيدته التي انفرد بها حول الإمام عليه السلام والتي خرج بها عن إجماع أهل الإسلام.

(١) ذكرنا برحمته في كتابنا التحقيق في هي التحريف ٢٧٠ - ٢٧٤ عن تهذيب الكمال

٢٠ ٢٦٤، وتهذيب التهذيب ٢٢٨/٧، وطبقات ابن سعد ٢١٩/٥، وروايات الأعيان

٣ ٢٦٥ وميران لا اعتدال ١١٦/٥، والمغنى في الصنعاء ٦٧/٢، وبعدها الكبير

٤٧٣/٣، وسير أعلام النبلاء ١٢/٥

(٢) سنن الترمذي ٣٧٣/٥ - ٣٧٤ كتاب المناقب باب ما في أبي بكر، رقم ٣٦٨١

ترجمة مالك

وقد اقتضى هذا المقام أن يفصل الكلام في ترجمة مالك بن أنس:

١ - كونه من الخوارج:

لما أول به كونه يرى رأي الخوارج؛ قال المزني في بحث له حول

الخوارج:

«وكان عدة من الفقهاء يُنسبون إليه، منهم: عكرمة مولى بن عباس،

وكان يقال ذلك في مالك بن أنس

ويروي الربيعيون: أن مالك بن أنس كان يذكر عثمان وعنه

وطيحة والربيع فيقول: والله ما اقتتلوا إلا على الشريد الأعفرا^(١).

٢ - رأيه الباطل في مسألة التفضيل:

وكان مالك يرى مساواة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لساير

الناس، فكان يقول بأن أصل الأمة هم أبو بكر وعمر وعثمان ثم يقف

ويقول: هنا يتساوى الناس^(٢).

وكان في هذا الرأي تبعاً لابن عمر في رأيه حيث قال: كنا نقول

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم

(١) الكامل للمبرز، ١١٨/٣.

(٢) مرتب العذار، ترجمة مالك ١٧٥/١.

سكت. بمعنى فلا فاصل

هذا الرأي الذي ذكره ابن عبد البر المالكي وأكرهه جدُّ، قال «وهو الذي أكره ابن معين وتكلم فيه بكلام غليظ، لأنَّ القائل بذلك قد كان بخلاف ما اجتمع عليه أهل السنة من السلف والخلف من أهل العقيدة والأثر أنَّ علياً فصل الناس بعد عثمان رضي الله عنه، وهذا مما لم يحتلوا فيه، وإنما احتلوا في تفصيل علي وعثمان، واحتنف السلف أيضاً في تفصيل علي وأبي بكر. وهي إجماع الجميع الذي وصفا دين علي أنَّ حديث ابن عمر وهم وعطَّ. وأنه لا يصحَّ معه وإن كان إساده صحيحاً»^(١)

٣ - تركه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام

ثمَّ به لا يحرقه عن أمير المؤمنين عليه السلام لم يحرق عنه شيئاً في كتابه «موطأ» الأمر الذي استعرب منه هارون الرشيد، فلمَّا سأله عن نسب اعتذر بأنَّه لم يكن في بلدي ولم ألق رجاله^(٢)

هذا مع روايته عن معاوية وعبد الملك بن مروان وسناده إلى

آرائهما

(١) الاستيعاب ٣/٢١٤

(٢) تنوير الحوالك ٧/١، شرح الموطأ للرد قلبي ١٣/١

وروايته عن هشام بن عروة مع قوله هشام بن عروة كذا ^(١)
وقال بعضهم: بهاني مالك عن شيخين من قريش وقد كثر عنهما
في الموطأ ^(٢)

٤ - كان مدلساً

وهو - مصافاً إلى ذلك - كان مدلساً

قال عبدالله بن أحمد:

«سمعت أبي يقول: لم يسمع مالك بن أنس من بكير بن عبدالله
شيئاً، وقد حدثت وكيع عن مالك عن بكير بن عبدالله، قال أبي: يقولون
إنها كتب ابنه» ^(٣).

وقال الخطيب في ذكر شيء من أخبار بعض المدلسين:

«ويقال إن ما رواه مالك بن أنس عن ثور بن زيد عن ابن عباس،
كان ثور يروي عن عكرمة عن ابن عباس، وكان مالك يكره لرواية عن
عكرمة، فأسقط اسمه من الحديث وأرسله.

وهذا لا يحوز، وإن كان مالك يرى الاحتجاج بالمراسيل، لأنه قد

(١) تاريخ بغداد ١، ٢٣٩، الكاشف ٢١١/٣ تهذيب الكمال ٤٦٥/٢٤ سر علام اسلام

٣٨ ١

(٢) تهذيب التهذيب ٣٥/٩

(٣) العلل ومعرفة الرجال - لأحمد بن حنبل ٢١٩/١

علم أنَّ الحديث عَمَّنْ ليس بحجَّةٍ عنده. وأمَّا المرسل فهو أحسن حالةٍ من هذا، لأنَّه لم يثبت من حال من أرسل عنه أنَّه ليس بحجَّةٍ^(١)

٥ - اجتماعه بالأمراء ومسكوته عن منكراتهم:

وكان مالك في عابه الفقر والشدة، حتى ذكروا أنَّه باع حشيشة سقف بيته^(٢).

ولكنَّ حالة تبدلت وتحسنت منذ أن أصبح بحدمة السلطات ولحكَّام، فكانت الدنانير تدرُّ عليه بكثرة، حتى أنَّه أخذ من هارون ألف دينار وتركها لوزَّائه^(٣).

ومن طبيعي حينئذ أن يكون مطيعاً للسلطين، مشيداً لسياستهم، ساكتاً عن منكراتهم ومطالبهم.

قال عبد الله بن أحمد:

«سمعت أبي يقول: كان اس أبي ذئب ومالك يحصران عبد الأمر، فيسبككم اس أبي ذئب يأمرهم ويستهاهم ومالك ساكت. قال أبي: بن أبي ذئب، خير من مالك وأفضل»^(٤).

(١) الكفاية في علم الرواية: ٣٦٥

(٢) ترتيب مصداق، ترجمته ١/ ١١٩، الديباج المطبوع ٦٣

(٣) العهد الجديد ١/ ٢٩٤

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥١١

أقول: فهو في هذه الحالة مثل شيخه الرهري، فتوحيه إليه ما ذكره الإمام السخاد عليه السلام في كتابه إلى الرهري^(١)

٦ - حمل الحكومة الناس على الموطأ وفتاوى مالك.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يقال من قبل الحكم بالمش
يقدر دل له المصور. اجعل هذا العلم علماً واحداً . ضع للناس
كتاباً أحملهم عليه . نصرب عليه عماقتهم بالسيف، ونقطع عليه
ظهورهم بالسياط...^(٢)

وقال له: لئن بقيت لأكثر قولك كما يكتب المصاحف، ولأبشر
به إلى الأفق فأحملهم عليه^(٣) أن يعملوا بما فيه ولا يتعدوه إلى غيره^(٤).
ولمّا أراد الرشيد الشحوش إلى العراق قال لمالك: ينبغي أن
تخرج معي، فإني عزميت أن أحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان
الناس على القرآن^(٥).

(١) انظر برجمة الرهري في بحوثنا المنشورة كالمجلد (٧٤) من هذه السلسلة
(٢) الديباج المدفب ٧٢، شرح الرزقاني على الموطأ ١: ٤٣، الواسي بالوقف - ترجمته

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٩

(٤) كشف الصون ٧٢٥/٢ عن طبقات ابن سعد

(٥) مفتاح السعادة ٨٧/٢

ثم أورد هارون أن يعلق الموطأ على الكعبة^(١)

وينادي مسدي الحكومة. وألا لا يعطي الناس إلا مالك بن أس
وبن أبي ذئب^(٢)

ومن الطبيعي أن لا يعامل غيره هذه المعاملة

وقد قدم أس حريح على أبي جعفر [المصنوع] فقال له: إني قد
جمعت حديث حدثك عبد الله بن عباس وما جمعه أحد جمعي، فسم
يعطه شيئاً^(٣).

ولذا قلنا قبل لشيخه ربيعة الرأي: «كيف يحظى بك مالك ولم تحضر
ت بفسك؟» قال: «أما علمتم أن مثقالاً من دولة خير من رحماني علم»^(٤).

٧- كان يتغنى بالآلات:

وشهر مالك بن أس بالفناء، وهذا ما نص عليه غير واحد^(٥).

وقد ذكر القرطبي أنه «لا تقبل شهادة المعصيّ والرقاص»^(٦).

(١) كشف الظنون ٧٢٥/٢ عن حلبة الأولياء.

(٢) وفيات الأعيان ١٣٥/٤، مرآة الجنان ٣٧٥/١.

(٣) العنبر ومعرفة الرجال ٣١٢/٢.

(٤) طبقات المعصيات - لأبي إسحاق الشيرازي - ٥٤.

(٥) نهاية لأرب ٢٢٩/٤، الأعلامي ٢٣١/٢.

(٦) تفسير القرطبي ٥٦/١٤.

قال أبو لهرج: وقال القفال من أصحابنا: لا تقبل
وأحرج الشوكاني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال: «سماع الملاهي معصية، والخلوس عيبها فسو،
 والتلذذ بها كبر»^(١)

٨ - جهله بالمسائل الشرعية:

ومما يحلب الانتباه ما ذكره المترجمون له، من أنه كان قد سئل عن
 مسألة تهزّب من الإجابة، أو قال: لا أدري^(٢)
 فقد ذكروا أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنين
 وثلاثين منها: لا أدري!!^(٣)

وسأله عراقي عن أربعين مسألة فما أجابه إلا عن خمس!!^(٤)
 وسأله رجل عن مسائل فلم يحسن شيء أصلاً^(٥)
 وكان ما لث بصرح بأنه أدرك سبعين من المشايخ يتحدثون عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأخذ من أحدهم شيئاً!!^(٦)

(١) بين الأوطار ١٠٤/٨

(٢) حبه الأولياء ٣٥٣/٦

(٣) ندياح مذهب ٦٩ شرح الرزقاني على الموطأ ١ ٣٥

(٤) الانتقاء لانس عطار ٣٨

(٥) العقد الفريد ١٩٩/٢

(٦) حلية الأولياء ٣٥٢/٦ الدماج المذهب ٦٤

٩ - بكاءه على الفتيا بالرأي:

وأصبح المؤرخون على رواية خبر بكائه في مرض موته وقوله:
 «ليني تحدث بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر بسوط»^(١).
 ولا بد له أن يبكي. ومن أحق منه بالكاء كما قال؟! وهل يسمعه
 وبسجبه في الآخرة؟!

فقد قال الليث بن سعد: «أحصيت على مالك بن أسر سبعين
 مسألة كلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قال فيها
 برأيه قال ونقد كتبت إليه [أعطه] في ذلك»^(٢).

١٠ - تكلم الأعلام فيه:

هذا وقد تكلم في مالك وعامة جماعة من أعلام الأئمة:
 قال الخطيب «عابه جماعة من أهل العلم في زمانه»^(٣) ثم
 ذكر أس أس ذنب، وعبد العزيز الماحشون، وابن أبي حاتم،
 ومحمد بن إسحاق^(٤).

حدثنا مصر بن محمد قال سمعت يحيى بن معين يقول سمعت

(١) وميات لأعيان ١٣٧/١ - ١٣٨، جامع بيان العلم ١٠٧٢/٢ شذر - الذهب ١ - ٢١٢

(٢) جامع بيان العلم ١٠٨٠/٢.

(٣) تاريخ بغداد ٢٣٩/١

(٤) المصدر ٢٣٩/١

يحيى بن سعيد القطان يقول: «سعيان الثوري أحب إلي من مالك في كل شيء».

وقال سعيان في مالك: «ليس له حفظ»^(١)

وقال ابن عبد البر: «وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه حفاء وخشوة كرهت ذكره»^(٢).

وتكلم في مالك إبراهيم بن سعد، وكان يدهو عليه.

وكذلك تكلم فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وابن أبي يحيى وابن أبي الزناد^(٣).

ونظروا عمر بن قيس - في شيء من أمر الحج بحضرة هارون - فقال عمر لمالك: «أنت أحياناً نعطى، وأحياناً لا نصيب. فقد كذاك الناس»^(٤).

ترجمة ابن أبي أويس

والروى عن مالك - عند البخاري - هو «إسماعيل بن أبي أويس» وهو ابن أخت مالك.

(١) تاريخ بغداد ١٦٤/٩

(٢) جامع بيان العلم ١١١٥/٢

(٣) المصدر ١١١٥/٢

(٤) تهذيب التهذيب ترجمة عمر بن قيس ٤١٦/٧

قال المسائي: «ضعيف»^(١).

وقال يحيى بن معين «هو وأبوه يسرقان الحديث»

وقال الدولابي في الصنفاء: «سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذاب».

وقال الذهبي بعد نقل ما تقدم «وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث، ثم قال: وروى عن خاله مالك عرائف لا يابعه عليها أحد»^(٢).

وقال إبراهيم بن الجعيد عن يحيى: «محلط، يكذب، ليس بشيء»^(٣).

وقال ابن حزم في «المحلى» قال أبو المنح الأودي حدثني سيف ابن محمد: «أن ابن أبي أويس كان يصنع الحديث»^(٤).

وقال العيني «أقرضني عنه بالوضع كما حكاه أسائي عن سلمة بن شعيب عنه»^(٥).

* ورواه مسلم بطريق آخر ليس فيه «مالك» بل هو «عن هيب بن

(١) الصنفاء والمتركون: ٥١.

(٢) ميراث الاعتدال ١، ٣٧٩، ٣٨٠.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٠.

(٤) المعاصر ١/ ٢٨١.

(٥) حلة الفاري - الثالثة السابعة ٨/ ١.

سليمان، عن أبي النصر، عن عبيد بن حنن ويزيد بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري.

ترجمة فليح بن سليمان

لكن فيه: «فليح بن سليمان».

قال السائي: «ليس بالقوي»^(١).

وكذا قال أبو حاتم ويحيى بن معين^(٢).

وقال يحيى بن أبي كامل مطهر بن مدرّك «ثلاثة يتقى حديثهم:

محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان»^(٣).

وقد يرمي عن أبي داود: «ليس بشيء»^(٤).

وقال ابن أبي شيبة: قال علي بن المديني: «كان فليح وأخوه

عبد الحميد ضعيفين»^(٥).

وذكره كل من العقيلي والدارقطني والذهبي في الضعفاء، وذكره

ابن حبان في المجروحين.

(١) الضعفاء والمتركون: ١٩٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٤٤٢/٥، تهذيب التهذيب ٢٦٤/٨.

(٣) المصدر ٤٤٣/٥، تهذيب التهذيب ٢٠٥/٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٦٤/٨ - ٢٦٥.

(٥) الضعفاء ٢٦٤/٨.

النظر في سند الحديث المحرّف

قد عرفت أنّ الحارثي حرّف حديث الخوخة الذي أخرجوه هو وغيره عن ابن عباس وأبي سعيد.
أمّا تحريمه حديث ابن عباس، فلم يذكر له مسنداً، وأمّا تحريمه حديث أبي سعيد فهو بالسند التالي:

«حدّثني عبدالله بن محمد، حدّثني أبو عامر، حدّثني فليح، قال: حدّثني سنان أبو النصر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري...»
هكذا في «باب المناقب»

وفي «باب الخوخة والممرّ في المسجد»: «حدّثنا محمد بن سنان، قال: حدّثني فليح، قال: حدّثنا أبو النصر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري...»

ومداره على «فليح بن سليمان» وقد عرفت في النظر في لطريق الثاني من رواية مسلم، وعلمت أنّ لفظه عند مسلم عن هذا الرجل هو «الخوخة» لا «الباب»، بما عد الحارثي محرّفاً، وقد تقدّم محاولة بعض الشراح توجيهه. ثم إن في سند الحارثي هنا في «باب الخوخة والممرّ» مشكلة أخرى، فقد جاء فيه «عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد» والحل أن «عبيد» المذكور لا يروي عن «بسر» وهذا ما اضطرب القوم في توجيهه كذلك فقال ابن حجر: «قال الدارقطني: هذا السياق غير محفوظ،

واحتلج فيه على فليح، فرواه محمد بن سنان هكذا، وتابعه المعافى
ابن سليمان الحراني ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن
وأبو داود الطيالسي عن فليح، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر
ابن سعيد جميعاً، عن أبي سعيد.

قلت: أخرجه مسلم عن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة عن يونس،
وبن حبان في صحيحه من حديث الطيالسي
ورواه أبو عمر العقدي عن فليح، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن
أبي سعيد. ولم يذكر عبد بن حنين أخرجهما البخاري في مناقب أبي بكر
فهذه ثلاثة أوجه مختلفة.

ثم شرع في الجواب عن هذا الاعتراض والدفاع عن البخاري^(١)
وكذلك تعرض للموضوع مشرح الحديث وحاول تصحيحه بأن
الحديث عند «أبي النضر» عن شيخين يعني «بسرًا» و«عبيدًا» وأن
«البيحا» كان يجمعهما مرة ويقتصر على أحدهما مرة، ولكنه اعترف
بالخطأ فقال: «ولم يبق إلا أن محمدين سنان أخطأ في حذف الواو
العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به»^(٢)

(١) هدى الدري - مقدمة فتح الباري الحديث الرابع من الأحاديث التي اضطرر من فيها
على البخاري ٥٠٧.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧٣٥/١، وأنظر أيضاً عمدة القاري للمصنف الحسني

ريادة باطلة في الحديث المقلوب

ثم إن بعض الوضاعين شاء أن يريد في حديث أنس صراحة في
إدلالة على الفصيلة والخصيصة!! فزاد عليه جملة، بكر الحطيب
العدادي واس الجوري والسيوطي نصوا على أن الريادة وهم، وأصل
لحديث مقطع، فقد جاء في «اللاكي المصروعة»

«أنبأنا محمد بن عبد الباقي البرار، أنبأنا أبو محمد الجوهري، أنبأنا
عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا الحسن بن حبيب بن عبد الملك، حدثنا
فهد بن سليمان، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا البيهقي سعيد، عن
يحيى بن سعيد، عن أنس:

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: سدوا هذه
لأبواب، الشارعة في المسجد إلا باب أبي بكر. فقال الناس: سد الأبواب
كلها إلا باب خليله! فقال إنني رأيت علي أبيهم طلحة ورأيت علي باب
أبي بكر مورا، فكانت الأخيرة عليهم أعظم من الأولى

قال الحطيب هذا وهم، والليث روى صدره عن يحيى بن سعيد
منقطعاً، ورواه عنه عن معاوية بن صالح منقطعاً^(١)

(١) اللاكي المصروعة ٣٢٢/١

(٣)

الاستدلال بالحديث المقلوب بكلمات مضطربة

ولمّا كان حديث «الحوحة» يدلّ بزعمهم على فضل لأبي بكر،
لأسيما وأنه مخرّج في الكتابين الصحيحين عند أكثرهم، فقد جعلوا هذه
الفضيلة حصيلة لأبي بكر وفصيلة دالة على إخلافته، قال السوي: «وفيه
فصيلة وحصيلة ظاهرة لأبي بكر رضي الله عنه»^(١)

وقال سحجر: «قال الخطابي وابن بطال وغيرهما في هذا
الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قوية إلى استخفافه
للمخلاف، ولأسيما وقد ثبت أنّ ذلك كان في آخر حياة النبي صلى الله
عليه وسلم في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمنهم إلا أبو بكر
وقد ادّعى بعضهم أنّ الباب كناية عن المخالفة، ولأمر بالسّد كناية

(١) المعجم شرح صحيح مسلم ١٦٥/١٦٤

عن طلبها، كأنه قال لا يطلب أحد الخلافة إلا أباً بكر فإنه لا حرج عليه
في طلبها

والى هذا جرح ابن حبان، فقال بعد أن أخرج هذا الحديث في هذا
دليل على أنه الحديث بعد النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه حسم بقوله
(سدوا عني كل حوكة في المسجد) أطماع الناس كلهم عن أن يكونوا
خلفاء بعده.

وقوى بعضهم ذلك بأن مرسل أبي بكر كان بالسج من عولي
لمدينة - كما سيأتي قريباً بعد باب - فلا يكون له حوكة إلى المسجد.

وهذا الإسناد ضعيف، لأنه لا يلزم من كون منزله كان بالسج أن
لا يكون له دار محاورة للمسجد، ومنزله الذي كان بالسج هو منزل
أصحابه من الأنصار، وقد كان له إداك حوكة أخرى - وهي أسماء بنت
عميس - لا تنافق، وأم رومان على القول بأنها كانت باقية يومئذ.

وقد تعقب المحب الطبري كلام ابن حبان فقال وقد ذكر عمر
ابن شبة في تاريخ المدينة المؤرّة أن دار أبي بكر التي أدل له في إبقاء
الحوكة منها إلى المسجد كانت ملاصقة للمسجد، ولم ترل سد أبي بكر
حتى احتاج إلى شيء يعطيه لبعض من وفد عليه فاعها ^(١)

(١) فتح الباري ١٧/٧.

وقال انبجي - بعد الحديث في كتاب الصلاة -: (ذكر ما يستفاد منه من فوائد) الأولى ما قاله الخطابي وهو: أَنَّ أمره صَلَّى الله عليه وسلم سَدَّ الأبواب غير الباب الشارع إلى المسجد إلا باب أبي بكر، يدل على اختصاص شديد لأبي بكر وإكرام له، لأنهما كانا لا يعترقان

النية فيه دلالة على أنه قد أفرد في ذلك بأمر لا يشترك فيه، فأولى ما يصرف إليه التأويل فيه أمر الخلافة. وقد أكثر الدلالة عليها بأمره إِيَّاهُ بالإمامة في الصلاة التي بني لها المسجد

قال الخطابي. لا أعدم أن إثبات القياس أقوى من إجماع الصحابة عن استخلاف أبي بكر مستدلين في ذلك باستخلافه صَلَّى الله عليه وسلم إِيَّاهُ في أعظم أمور الدين وهو الصلاة، ففاسوا عيبي سائر الأمور، ولأنه صَلَّى الله عليه وسلم كان يحرج من باب بيته وهو في المسجد للصلاة، فمما علق الأبواب إلا باب أبي بكر، دل على أنه يحرج منه للصلاة، فكانه صَلَّى الله عليه وسلم أمر بذلك على أن من بعده يعمل ذلك هكذا^(١).

وهي باب المناقب، أورد كلام الخطابي وابن بطال واس حنا اندي ذكره بن حجر وأصاف «وعن أس رضي الله تعالى عنه قال جاء

(١) عمدة القاري ٢٤٥/٤

رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حل سستاناً وجاء آتٍ فدق الباب فقال: يا أس، افتح له وبشّره بالجنة وبشّره بالخلافة بعدي. قال: فقلت يا رسول الله أعمه؟ قال أعلمه؛ فإذا أومكر فقلت: أشرب بالجنة وبالخلافة من بعد النبي عليه الصلاة والسلام.

قال: ثم جاء آتٍ فقال: يا أس، افتح له وبشّره بالجنة وبالخلافة من بعد أبي بكر. قلت أعلمه؟ قال: نعم؛ قال: فخرجت فإذا عمر رضي الله تعالى عنه فبشّرته.

ثم جاء آتٍ فقال: يا أس، افتح له وبشّره بالجنة وبشّره بالخلافة من بعد عمر وأنه مقتول. قال: فخرجت فإذا عثمان. قال: فدحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني والله ما سبت ولا تسمّيت ولا مسست ذكرى بيد بايعتك! قال: هو ذاك.

رواه أبو يعلى الموصلي من حديث المختار من معلق عن أس وقال: هذا حديث حسن^(١).

وفي باب محرة النبي صلى الله عليه وسلم شرحه «فأمر الشارع سندها كلها، لا حوجة أبي بكر ليتميز بذلك فصله. وفيه إيحاء بسى الخلافة»^(٢).

(١) صفة القاري ١٦/١٧٧.

(٢) مصدر ١٦ ٣٩.

والكرماني أورد كلمات القوم في دلالة على الإمامة مرتصياً
إياها^(١).

والقسطلاني قال بشرحه في كتاب الصلاة «وفيه دلالة على
الخصوصية لأبي بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة بعده عليه الصلاة
والسلام وإمامة دون سائر الناس، فأبقى حوخته دون خوخته غيره،
وهو يدل على أنه يحرج منها إلى المسجد للصلاة. كما قرره
ابن المنير»^(٢).

وفي المناقب «قيل وفيه تعريض بالخلافة، لأن ذلك إن أريد به
الحقيقة فذلك، لأن أصحاب المارل الملاصقة للمسجد كان لهم
لاستطراق منها إلى المسجد، فأمر بسدّها سوى خوخته أبي بكر، تنبيهاً
للناس على الخلافة، لأنّه يحرج منها إلى المسجد للصلاة. وإن أريد به
المجاز، فهو كاية عن الخلافة وسد أبواب المقالة دون لتطرق والتطعن
بليها.

قال لتورشتي «أرى المجاز أقوى، إذ لم يصحّ عندنا أن أناكر
كان له منزل بجنت المسجد، وأنما كان منزله بالسبح من عوالي المدينة
انتهى

(١) انكوكب الدراري ١٢٩/٤

(٢) ارشاد الساري ١٢٨/٢ ١٢٩.

ونعقبه في الفتح بأنه استدلال ضعيف، لأنه لا يبرم من كون مرله كان بالسح أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد، ومرله الذي كان بالسح هو منزل أصهاره من الأنصار^(١).

وفي محرة السبي «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بسدها كلها إلا حوطة أبي بكر تكريماً له وتسيهاً على أنه الحليفة بعده، أو المراد المجار، فهو كناية عن الخلافة وسد أبواب المقالة دون التطرق، ورجحه لطبيي محتجاً بأنه لم يصح عنه أن أبامكر رضي الله عنه كان له بيت بحسب المسجد، وإنما كان مرله بالسح من عوالي المدينة»^(٢).

هذه كلمات شراح الحديث.

وفي الكتب المؤلفة في العقائد . تجد الاستدلال بحديث الحوطة في باب انفصال المزعومة لأبي بكر، وفي أدلة إمامته وخلافته بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا حاجة إلى ذكر بصوص عباراتهم. ولربما أشربنا إلى بعضها في غضون البحث.

أقول: لا يحصى الاضطراب والاختلاف بين القوم في كيفية الاستدلال، بل إن الباحث المحقق يجد كلمات الواحد منهم في موضع تختلف عن كلماته في الموضع الآخر. ونحن نلخص المقال وسنعلق

(١) إرشاد الساري ١٤٦/٨ - ١٤٧

(٢) لمصدر ٨ ٣٧٣

عنه باختصار حتى يتبين الحال.

أما النووي، مما قال إلا أن «فيه فصيلة وخصيصة ظاهرة لأبي بكر»، ولم يستعرض للإمامة والخلافة، ولم يدع دلالة الحديث عليها لا بالصرحة ولا بالكناية.

ونقول: أما «الفصيلة» فتتوقف على ثبوت القصيدة، وأما كونه «خصيصة» فتتوقف -بالإضافة إلى الثبوت- على عدم ورود مثل ذلك في حق غيره كما لا يخفى.

وأما الخطابي وغيره، فزعموا «الخصيصة» و«الإشارة القوية» إلى استحقاقه للخلافة، ولا سيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النبي، في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمنهم إلا أبو بكر -بل جعل بعضهم «لباب» كناية عن «الخلافة» والأمر بالسد كناية عن النهي عن طلبها

ونقول: أما «الخصيصة» فقد عرفت ما في دعواها وأما «الإشارة لعوية» فلا دليل عليها إلا ما رعمه من القرينة الحالية، لكن القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا بكر بالصلاة كذب^(١)

وهل هذه «الإشارة القوية» منية على إرادة الحقيقة أو المجاز؟

قولان.

(١) أنظر المحقق الخاصة بالخبر في هذه المسئلة

والقسطلاني بعد أن رعم الدلالة في موضع، نسها في موضع آخر إلى «قيل» وذكر القولين من الحمل على الحقيقة أو المجاز، واكتفى بنقل لحلاف فعان. «قيل» وفيه معريص بالحلافة له، لأن ذلك إن أريد به حقيقة فذلك وإن أريد به المجاز فهو كتابة عن الحلافة»

ونقول: قد ثبت أن الأصل في الكلام هو حمل على الحقيقة، لكن لدلالة على الحلافة متوقعة على ثبوت أصل القضية، ثم ثبوت عدم ورود مثلها في حق غيره!!

والعجب من مثل ابن حجر المصغري كيف يسكت على دعوى دلالة الحديث على الإمامة إن لم نقل بكونه من القائلين بذلك - بعد رده على دعوى المجاز كما عرفت، مع إثباته ورود مثل الحديث في حق علي عليه السلام كما ستعرف!!

استشهاد بعضهم بحديث مختلف

أقول: وكأن العيني التفت إلى أن الحديث - مع ذلك كله - قاصر عن «إشارة» فصلاً عن «الدلالة» على الحلافة فقال: «وقد ادعى بعضهم أن الباب كناية عن الحلافة، وإلى هذا مال ابن حبان» ثم قال: «وعن أس قال جاء رسول الله فدخل مستائاً إلى آخر الحديث، وقد تقدم فإن ذكر هذا الحديث في هذا المقام بعد كلمة «وقد ادعى» ظاهر في عدم الموافقة على ما قيل، ولذا التجأ إلى الاستدلال - أو الاستشهاد

للمدعى بحديث آخر.

لكنه حديث باطل سداً ومناً، والاستدلال به من العيب في هذا
الموضع شرح البخاري عجيب جداً، لكن الاضطراب وصيق لحاق قد
يوقع الانسان في الأعجب من ذلك أيضاً!

وان كنت في ريب مما قلنا، فإليك عبارة ابن حجر في الحديث
ورحله، فإنه قال.

«الصقر بن عبد الرحمن أبو بهر سط مالك بن معول. حدث عن
عبد لله بن دريس، عن مختار بن فلفل، عن أنس رضي الله عنه بحديث
كذب. ثم يأس فانتح لأبي بكر وبشره بالخلافة من بعدي، وكذا في
عمر وعثمان.

قال ابن عدي كان أبو يعلى إذا حدثنا عنه صغره

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة. كان يصح الحديث.

وقال أبو علي جزرة: كذاب

وقد قل عبد الله بن علي بن العدي سألني أبي عن هذا الحديث
فغان. كذب موضوع.

ثم روى ابن حجر الحديث وقال:

«والأبو صح هذا لما جعل عمر الخلافة في أهل شوري، وكان

يعهد إلى عثمان بلاترايع والله المستعان»^(١).

وأقول:

١- إن كل حديث جاء في مناقب الخلفاء وذكر في أساميهم عني لترتيب، فهو حديث موصوع بلا ريب، ولو استشهدوا بحديث من هذا القبيل، فهو من باب الإلزام.

٢- ثم إننا نجد أنساً في هذا الحديث يقوم كل مرة ويفتح الباب بكل سرعة، ولا يقبلهم بما قابل به أمير المؤمنين عليه السلام في حديث لطيف حيث رده غير مرة، ولما عصب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتذريته كان يرحو أن يكون الذي سأل النبي حضوره رجلاً من الأنصار!!

٣- ولماذا لم يذكر علياً؟ ألم يكن رابعهم؟

٤- قد نسب العبي إلى أبي يعلى أنه حديث حسن، لكن ابن عدي يقول بعد الحديث، بترجمة المقر: «كان أبو يعلى صنفه» فليطرح في الأمر!!

(١) لسان المميز ٣/ ٢٢٧-٢٢٨

إفراط البعض في التعصب

ثم إن بعضهم لم يقنع برواية الحديث المحتق المقلوب ولا استدلال به، حتى جعل يقدح في الحديث الأصيل.. قال العيني بشرح حديث الحوثة:

«(إن قلت): روي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال: سدوا الأبواب إلا باب علي.

(قلت): قال الترمذي. هو عريب وقال البخاري: حديث إلا باب أبي بكر أصح. وقال الحاكم: تفرد به مسكين بن بكير الحراني عن شعبة وقال ابن مسكر: وهو وهم. وقال صاحب التوضيح: وتابعه إبراهيم بن المختار»^(١).

بل تجاوز بعضهم عن هذا الحد حتى رعم أن الحديث لأصل من وضع الرافضة:

قال ابن الجوزي - بعد أن رواه في بعض طرقه - «فهذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة، قائلوا بها الحديث المتفق على صحته في سده الأبواب إلا باب أبي بكر»^(٢).

(١) عمدة القاري ٢٤٥/٤

(٢) لموصوعات ٢٧٤/١

وقال ابن تيمية: «فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق
المقابلة»^(١)

وقال ابن كثير: «ومن روى إلا ما أبى علي - كما وقع في بعض
النسخ - فهو خطأ، والصواب ما ثبت في الصحيح»^(٢)

(١) منهاج السنة ٣٥/٥

(٢) نصير ابن كثير ٥١٣/١

(٤)

التحقيق في المسألة

لا شك في أن الأمر بسد أبواب الصحابة إلا باب واحد منهم فضيلة وحصيلة، ولما رأى الماؤون لأمر المؤمنين عليه لسلام المكرون فصائنه وخصائنه - كمالك بن أسد ونظائره - حديث «سدوا الأبواب إلا باب علي» ولم يتمكنوا من إنكاره لصحة طرقه، عمدوا إلى قسه، إلى أبي بكر وجعل حديث الحوكة في حقه، ثم اختلفت مواقف المحدثين ولشراح تعجاه الحديشين.

«مهم، من لم يتعرض لحديث «سدوا الأبواب إلا باب علي» لا سمياً ولا إنساناً، كالووي والكرماني في شرحهما على مسلم والبخاري وابن سيد الناس في سيرته.

ومهم، من تعرض له واختلف كلامه، كالعيسى، فطاهره في موضع

طرحه أو ترجيح حديث الخوخة عليه، وفي آخر الجمع بما ذكره الطحاوي وغيره.

ومهم، من حكم بوضعه كاس الجوري ومن نعه

ومهم، من اعترف بصحته وثبوته، وردّ على القول بوضعه أو ضعفه، وحاول الجمع بين الحديثين، كالطحاوي وابن حجر العسقلاني ومن تبعهما.

أمّا السكوت وعدم التعرّض، فلعدم الجرأة على ردّ حديث «أب علي» وعدم تمامية وجه للجمع بين الحديثين، بعد عرض صحة حديث الخوخة لكونه في الصحيحين.

وأما الطعن في حديث «أب علي»، فلأنّ العصبلة والحصبنة لا تتمّ لأبي بكر! لا بالطعن في ذلك الحديث، بعد عرض عدم تمامية وجه للجمع بينهما.

ردّ البعض على البعض

لكنّ طعن في حديث «أب علي» مردود عند أكثر محدّثين وشرّاح الحديث، بل نقضوا على أنه تعصّب قبيح.

قال ابن حجر بشرحه «سببه جاء في سدّ الأبواب لسيّ حول المسند أمّا حديث يخالف ظاهرها حديث الباب.

مها: حدث سعد بن أبي وقاص قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي. أخرجه أحمد والنسائي، وإسناده قوي.

وهي رواية للطبراني في الأوسط - رجالها ثقات - من الريادة فقالوا: يا رسول الله، سددت أبوابنا! فقال: ما أنا سدبتها ولكن الله سدها. وعن زيد بن أرقم قال كان لفرس الصحنه أبواب شارعة في المسجد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سدوا هذه الأبواب إلا باب علي، فتكلم ناس في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني والله ما سددت شيئاً ولا فتحت، ولكن أمرت بشيء فاتبعته. أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجالهم ثقات.

وعن ابن عباس قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبواب المسجد فسدت إلا باب علي وفي رواية: وأمر بسد الأبواب غير باب علي، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره. أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات.

وعن حريز سمرة قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب كلها غير باب علي، فربما مر فيه وهو حبس أخرجه لاصرامي

وعن ابن عمر قال: كنا نقول في زمن رسول الله صلى الله عليه

وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر
ولقد أعطي علي من أبي طالب ثلاث حصص، لأن تكون بي واحدة منهن
أحب إلي من حمر النعم، روجه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
وولدت له، وسد الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه اربة يوم حسن.
أخرجه أحمد وإسناده حسن.

وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار - بمهمات - قال، فقلت
لابن عمر: أخبرني عن علي وعثمان. فذكر الحديث وفيه، وأما علي،
فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم، قد سد أبوابا في المسجد وأقر بابه، ورجاله رجال الصحيح إلا
لعلاء، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره.

وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح
للاحتجاج فضلاً عن مجموعها

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، أخرجه من
حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر، مقتصراً على
بعض طرقه عنهم، وأعله بعض من تكلم فيه من رواته، وليس ذلك
بقادح، لما ذكرت من كثرة الطرق.

وأعنه أيضاً بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب
أبي بكر، ورغم أنه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث لصحيح في باب

أسي بكر انتهى.

وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً، فإنه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحة تنوّهه المعارضة، مع أنّ الجمع بين القضين ممكن^(١) ولا بن حجر كلام مثله في كتابه «القول المسدّد»^(٢).

وقد أورد السوطي كلام ابن حجر في معرض ردّ عليّ ابن الجوزي حيث قال:

«قلت. قال الحافظ ابن حجر في القول المسدّد في الذّ عن مسدّد أحمد: قول بن الجوزي في هذا الحديث إنه باطل وإنه موضوع، دعوى لم يستدلّ عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على حكم بالوضع، لأنّ عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك، لأنّ فوق كلّ ذي علم عليم.

وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالطلان، بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لعبه ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذه الباب، هو حديث مشهور له طرق متعدّدة، كلّ طريق منها على اسماءه لا تفصل عن رتبة الحسن، ومجموعها ممّا يقطع بصحته على طريقة

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٧/٧-١٨.

(٢) لقول المسدّد في الذّ عن مسدّد أحمد ٥٢-٥٨.

كثير من أهل الحديث.

وَمَّا كَوْنُهُ مُعَارِضاً لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ، بَيْنَ بَيْنِهِمَا مُعَارِضُهُ.

وَهَذَا أَنَا أَذْكَرُ مَعْيَةِ طَرَفَهُ ثُمَّ أُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي فِي الصَّحِيحِينَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ طَرَفِي لِلْحَدِيثِ:

«هَذِهِ الطَّرِيقُ الْمُتَصَامِرَةُ بِرَوَايَاتِ الثَّقَاتِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ذُو دَلَالَةٍ قَوِيَّةٍ. وَهَذِهِ عَايَةُ نَظَرِ الْمُحَدِّثِ، فَكَيْفَ يَذْعَى الْوَصْعَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمَحَرِّدِ هَذَا التَّوَهُّمِ؟! وَلَوْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لِرَدِّ الْأَحَادِيثِ لِأَذَى فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ إِلَى الْبَطْلَانِ، وَلَكِنْ يَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ وَالْمُؤْمِنُونَ»^(١).

وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ بِشَرْحِ حَدِيثِ الْحَوْحَةِ، «وَعُورِصَ بِمَا فِي لَتْرَمَدِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ»

وَأُحْيِبُ بِأَنَّ التَّرْمَذِيَّ قَالَ: إِنَّهُ غَرِيبٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ وَهْمٌ لَكِنْ لِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ يَقْوَى بِعَصَمَتِهَا مُعْضَاً، بَلْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ

(١) اللآلئ المصنوعة ٣١٨/١-٣٢٠

في بعضها؛ سياده قوي، وفي بعضها، رجاله ثقات»^(١)

وقال بعد ذكر طرق لحديث «إلا باب علي» «وبالجملة فهي - كما قاله الحافظ ابن حجر - أحاديث يقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها»^(٢).

وقال ابن عراق الكناشي بعد كلام ابن الجوزي: «تتعبه الحافظ ابن حجر انشأه في القول المسند فقال: هذا إقدام على ردّ لأحاديث الصحيحة بمجرد التوفهم، ولا معارضة بينه وبين حديث الصحيحين، لأن هذه قصة أخرى، وقصة علي في الأبواب الشارعة وقد كن أذن له أن يمر في المسجد وهو جنب، وقصة أبي بكر في مرض الوفاة في سدّ طرقات كانوا يستقربون الدخول منها، كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه ولكلان ذي في معانيه والطحاوي في مشكله»^(٣)

الاضطراب في حلّ المشكل

قد صهر إلى الآن اضطراب القوم في حلّ المشكل ..
لكن لسكوت عن وجود حديث «إلا باب علي» ظلم، وما لله

(١) إرشاد الساري ١٢٩/٢

(٢) المصدر ١٤٧/٨

(٣) نزهة الشريعة المرفوعة ٣٨٤/١

معامل عما يعمل الظالمون وإن إبطاله أمر يأنه الله والمؤمنون.
 فبما الاعتراف باحتلاق حديث «الخوذة»، لكن الحقيقة مرة..
 وأما الجمع بين الحديثين بطريق يرتضيه ذرو الأفكار الحرة!!
 وقد سلك ابن حجر وجماعه ممن تقدم وتأخر مسلك الجمع،
 نكثها كلمات متناقضة ومحاولات يائسة

كلام ابن روزبهان

قال بن روزبهان: «كان المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم متصلاً ببيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان علي ساكن
 بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان استه، وكان الناس من
 أبوابهم في المسجد يترددون ويذاحمون المصلين، فأمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب إلا باب علي وقد صبح في
 لصحيفين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة في
 المسجد إلا خوخة أبي بكر. والخوخة الباب الصغير
 فهذا قصيدة وقرب حصل لأبي بكر وعلي»^(١)

أقول: في هذا الكلام نقاط.

الأولى: إن علياً عليه السلام كان يسكن بيت رسول الله صلى الله

(١) إبطال بهج الباطل مضوع ضمن دلائل الصدق ٤٠٣/٢.

عليه وآله وسلم ولم يكن له هنالك بيت.

وهذا بكار للحقيقة الراهة التي تدل عليها أخبار الباب، ولذا لم نجد أحداً يدعي هذه الدعوى. نعم، هناك غير واحد منهم يعني أن يكون لأبي بكر بيت إلى حسب المسجد، أمّا بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فالأمر بالعكس، وفي عبارة ابن كثير الآتية تصرّح بذلك.

والثانية: إنه كان الأساس من أبوابهم في المسجد يترددون ويرحمون المصلين فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسدّ الأبواب إلا باب علي.

ومحصل هذا أن السب للأمر بسدّ الأبواب مزاحمة لمصلين وهذا ممّا لا شاهد عليه في الأخبار، بل معاد الأخبار في هذا الباب وغيره أن السب اندي من أحله أمر بسدّ الأبواب عن المسجد هو تزيه المسجد عن الأرجاس وتجسيه عن الأديس، واستثنى نفسه وعلياً وأهل بيته لكونهم طاهرين مطهرين، أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً

والثالثة: جمعه بين حديث «باب علي» و«خوذة أبي بكر» بأن هذا فصلة وفرب حصل لكليهما، ولمقصود من هذا الجمع - وإن لم يشتمل على رعم دلالة حديث الخوذة على خلافة أبي بكر كما تقدّم عن بعضهم - بكار احتصاص هذه الفضيلة بأمر المؤمنين عليه السلام واستعرف لإشكال فيه من كلام الحديث

كلام ابن كثير

وقال ابن كثير يشرح حديث «ألا باب عليّ» «وهذا لا ينافي ما ثبت في صحيح البخاري من أمره عليه السلام في مرض الموت بسدّ الأبواب لشارعة إلى المسجد إلا باب أبي بكر الصديق، لأنّ عليّ هدا في حقّ عليّ كان في حال حياته لاحتياج فاطمة إلى المرور من بيتها إلى بيت أبيها، فجعل هذا رفقا بها. وأمّا بعد وفاته فرالت هذه العلة، فاحتجج إلى فتح باب الصديق لأجل خروجه إلى المسجد ليصلي بالناس، إذ كان الضعيف عليهم بعد موته عليه السلام، وفيه إشارة إلى خلافة^(١)».

أقول:

١ - فيه تصريح بأنّه كان لعليّ عليه السلام هناك بيت غير بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.. وإعراض عمّا قاله المنتقدون عليه في مقام الجمع!

٢ - جعل السبب في إبقاء باب عليّ مفتوحاً «احتياج فاطمة إلى المرور من بيتها إلى بيت أبيها» ولم يذكر السبب في سدّ سائر الأبواب!

٣ - إذا كان السبب لترك بابها مفتوحاً هو «المرور من بيتها إلى بيت أبيها»، فلماذا لم يترك باب أبي بكر رفقا معاشة! كي تمرّ من «بيتها إلى

(١) البداية والنهاية ٣٧٩/٧

بيت أبيها^{١٩}

٤- وإد : حَتَّيْجَ إِلَى فَتْحِ بَابِ الصَّدِّيقِ . « فهل مَدَّ يَدَيْ عَمِّي مِنْ تَحْتِ
لِسَاعَةِ أَوْ لَا ؟ » إِنْ كَانَ يَدَّعِي سَدَّهُ فَأَيُّ الدَّلِيلِ ؟^{٢٠} وَكَيْفَ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا بَابٌ
وَاحِدٌ ؟ لَكِنَّهُ لَا يَدَّعِي هَذَا ، بَلْ ظَاهِرُ الْعَمَارَةِ مُقَاوِفُهُ مَعْتَوْجاً عَنِ بَابِ فَتْحِ
بَابِ أَبِي بَكْرٍ فَأَيُّ الْإِشَارَةِ إِلَى الْخِلَافَةِ ؟

٥- ثُمَّ إِنَّ هَذَا كُلَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِأَبِي بَكْرٍ بَيْتٌ إِلَى حِجَابِ
الْمَسْجِدِ ... وَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ ...

٦- هَذَا ، وَابْنُ كَثِيرٍ نَفْسُهُ يَرْوِي عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

« حَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى
صِرْحَةٍ الْمَسْجِدِ فَادَى مَأْعْلَى صَوْتِهِ أَنَّهُ لَا يَحُلُّ الْمَسْجِدَ لِحِجَابِ
وَلَا يَحْتَاطُ إِلَّا بِمُحَمَّدٍ وَأَرْوَاحِهِ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ، إِلَّا هَلْ
بَيَّنْتَ لَكُمْ لِأَسْمَاءَ أَنْ تَصَلُّوا »^(١)

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَبَيِّنُ السَّبَبَ فِي سَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ عَمِّي عَلَيْهِ
السَّلَامُ ، وَيَبْطُلُ جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ امْنُ كَثِيرٍ ، وَمِنْ الطَّبِيعِيِّ وَالْحَنَافِيِّ هَذِهِ أَنْ
يَقْدَحَ فِي سَدِّهَا

(١) البداية وسنهاية ٢٧٩/٧

كلام ابن حجر

وقال ابن حجر «إن الجمع بين القفتين معكس، وقد أشار إلى ذلك الرارقي مسنده فقال: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسنة في قصة علي، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر، فثبت روايات أهل الكوفة والجمع بينهما بما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري، يعني الذي أخرجه الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جساً عيرى وغيره

والمعنى أن باب علي كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره، فلذلك لم يؤمر بسده.

ويؤيد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن لأحد أن يبرز في المسجد وهو جنب إلا لعلي بن أبي طالب، لأن بيته كان في المسجد.

ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين، ففي الأولى استثنى علي لما ذكره، وفي الأخرى استثنى أبو بكر ولكن لا يتم ذلك، لأن ما يحمل ما في قصة علي على الباب الحقيقي، وما في قصة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة، كما صرح به في بعض طرقه وكأنهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوفاً يستقربون

الدخول إلى المسجد منها، فأمرُوا بعد ذلك بسدّها.

فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوي في (مشكل الآثار) وهو في أوئل ثلث اثالث مه، وأبو بكر الكلابادي في (معاني الأخبار) وصرّح بأن بيت أبي بكر كان له باب من خارج المسجد وحوحة إلى داخل المسجد، وبيت عني لم يكن له باب إلا من داخل المسجد والله أعلم^(١)

وكذا قال في «القول المسدّد» وأورده السيوطي ورفقه^(٢) وذكر القسطلاني منحصه في مقام الجمع بين الحديثين^(٣)

أقول:

١- إنّ هذا الجمع الذي ذكره ينبغي كعبه - على أن يكون لأبي بكر بيت إلى حب المسجد، وقد عرفت أنّ غير واحد من محققهم يهي دلت، ومن هنا حمل البعض الحديث على أنّه كناية عن الخلافة وابن حجر، وإن ضعف القول المذكور قائلاً: «وهذا الاستناد ضعيف» لكنّه لم يذكر لدعواه مستنداً قوياً، وما ذكره من حراس شنة

(١) فتح الباري ١٨/٧

(٢) التلّك المصنوعة ٣١٨/١ - ٣٢١

(٣) رشد الساري ١٤٧/٨

ضعيف سداً^(١)

٢: إنّ هذا الجمع الذي ذكره عن الطحاوي وغيره، متى قد وقف عليه النووي وأمثاله قطعاً، وإذا لم يتعرّضوا لهذا الجمع فهم معرضون عنه وغير معتمدين عليه، وهذا هو الصحيح، وستعرف بعض الوجوه الدالة على سقوطه.

٣- فيما نقله ابن حجر عن البراء نقاط:

الأولى: إنّ رواية قصّة عليّ «كوفيتون» ورواية قصّة أبي بكر «مدتّون» وهذا ما لم يحققه.

ولثانية: إنّ روايات قصّة عليّ «أسأيد حسان»، وهذا ما يحالف الواقع ولا يوافق عليه ابن حجر، وقد تقدّمت عبارته في ردّه على كلام ابن الجوزي

والثالثة: تشكيكه في روايات قصّة عليّ بقوله: «إن ثبّت» وهذا تشكيك في الحقيقة الواقعة، ولا يوافق عليه ابن حجر كذلك

والرابعة: كون معنى «لا يحلّ لأحد أن يطرق المسجد جساً عيرى وعيرك» هو «إنّ باب عليّ كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره» فذلك لم يؤمر بسدّه «باطل جداً»

(١) تدريح المدينة المنورة لابن شبة - ٢٤٢/١

أما أولاً فلأن الحديث المذكور لا يدل إلا على احتصاص هذا الحكم بهما عبيهما للسلام، فأين الدلالة على المعنى المذكور؟
وأما ثانياً فلأنه لو كان السب في أنه لم يؤمر بسدّ بابه أنه «لم يكن لمبيته باب غيره» لم يكن وجه لاعتراض الساس وتصحّجهم ممّا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا سيما عمه حمزة حيث جاء -فيما يروون- وعينه تذرفان بالدموع...!

ولكن الأجدر برسول الله أن يعتذر بأنه ليس له باب غيره فلهذا لم يُسدّ بابه، وأنتم لبيوتكم بابان باب من داخل وباب من خارج، لأن يسدّ الأبواب إلا بابه إلى الله قائلًا: «ما أنا سدوت شيئاً ولا فتحته، ولكن أمرت بشيء فأتبعته»!

ولكان ممن سأل ابن عمر عن عليّ -عأجابه بقوله أما عليّ فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول الله، قد سدّ أبوابها في المسجد وأقرّ بابه- أن يقول له: وأي مرة هذه منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد لم يكن لسته باب غيره؟!

ولكن لقائل أن يقول له: كيف تكون هذه الحصنة أحب إليك من حمر النعم، وتجعلها كنز وجه من بضعته الزهراء، وأعطائه الراية في حبير، وقد كان من الطبيعي أن لا يسدّ مانه، لأنه «لم يكن لمبيته باب غيره»؟!

ولو كان كذلك لم يبق معنى لقول بعضهم: «تركه لغرابته فقالوا: حمزة أقرب منه وأخوه من الرصاعة وعمه!» ولا لقول آخرين: «تركه من أجل بنته» حتى بلغت أقوالهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج إليهم . في حديث نقله بكامله لفوائده

«بينا لباس حلوس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خرج ماذ فادى: أيها الناس، سدّوا أبوابكم، فتحسّس لباس لدنّ وسم يقيم أحد. ثمّ خرج الثانية فقال: أيها الناس، سدّوا أبوابكم فلم يقيم أحد. فقال الناس، ما أراد بهذا؟ فخرج فقال: أيها الناس، سدّوا أبوابكم قبل أن يسرّ العذاب فخرج الناس مبادرين وخرج حمزة بن عبدالمطلب يجرّ كساءه حين نادى سدّوا أبوابكم

قال: ولكلّ رجل منهم باب إلى المسجد أو مكر وعمر وعثمان، وغيرهم

قال: وجاء عليّ حتى قام على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما يقيمك؟ إرجع إلى رحلك ولم يأمره بالسّد.

فقابوا سدّ أبوابها وترك باب عليّ وهو أحدثها فقال بعضهم تركه لقربته. فقالوا: حمزة أقرب منه، وأخوه من الرصاعة، وعمه! وقال بعضهم: تركه من أجل ابنته.

سمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج إليهم بعد ثلاثة،

محمد الله وأشي عليه محمراً وجهه - وكان إذا عصب احمر عرق في وجهه - ثم قال: أما بعد ذلكم، فإن الله أوحى إلى موسى أن اتخذ مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا هو وهارون وأبناء هارون شبراً وشبيراً، وإن الله أوحى إلي أن اتخذ مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنا وعلي وأبناء علي حسن وحسين، وقد قدمت المدينة واتحدت بها مسجداً، وما أردت التحول إليه حتى أمرت، وما أعلم إلا ما علمت، وما أصنع إلا ما أمرت، فخرجت على باقتي، فلقيني الأنصار يقولون: يا رسول الله نزل علينا فقلت: خلّوا الناقة، فإنها مأمورة، حتى برلت حيث بركت.

والله ما أن سددت الأبواب وما أنا فتحتها، وما أن أسكت عبداً، ولكن الله أسكنه^(١)

١ - ما ذكره بعد قوله «ومحصل الجمع» ليس محضاً لما ذكره قبله، فقد تأملت فيه فوجدته وحهاً مغايراً للوجه السابق

ثم وجدت السهمودي يرض على ذلك فيقول بعد نقل العبارة:

قلت، والعبارة تحتاج إلى تنقيح، لأن ما ذكره بقوله (ومحصل الجمع) طريقة أخرى في الجمع غير الطريقة المتقدمة، إذ محصل الطريقة المتقدمة أن البابيين يقياء وأن المأمورين بالسد هم الذين كان لهم

(١) وعاء التوفيق بالخيار دار المصطفى ٤٧٨/٢ - ٤٧٩.

أبواب إلى غير المسجد مع أبواب من المسجد. وأما علي فلم يكرهه
 إلا من المسجد، وأن الشارع صلى الله عليه وسلم خصه بذلك، وجعل
 طريقه إلى بينه المسجد لما سبق، فباب أبي بكر هو لمحتاج، بي
 لاستثناء، ولذلك اقتصر الأكثر عليه، ومن ذكر باب علي فهنا أراد بين
 أنه لم يسد، وأنه وقع التصريح بإبقائه أيضاً

والطريقة الثانية تعدد الواقعة، وأن قصة علي كانت مستقدمة على
 قصة أبي بكر رضي الله عنهما.

ويؤيد ذلك ما أسدده يحيى من طريق ابن ربيعة وغيره عن عبد الله
 بن مسلم الهلالي، عن أبيه عن أخيه، قال لما أمر بسد أبوابهم التي هي
 المسجد، حرق حمرة من عبد المطلب بحجر قطيعة له حمراء وعيه
 تدرفان يسكي يقول يا رسول الله أحرحت عمك وأسكنت ابن عمك!
 فقال، ما أنا بأحرحتك ولا أسكنته، ولكن الله أسكنه.

فذكر حمرة رضي الله عنه في العضة يدل على تقدمها^(١)

٥ - وفي الجمع الثاني وهو وقوع الأمر بسد الأبواب مرتين -
 مقطعتان المنعت إليهما ابن حجر نفسه:

إحداهما. أن هذا الجمع لا يتم إلا بأن يحمل ما هي قصة علي على

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: ٤٧٧/٢.

الباب الحقيقي، وما في قصة أبي بكر على الباب المجاري، والمراد به الخوخة كما صرح به في بعض طرقه

والثانية ما أشار إليه بقوله: «وكانهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوفاً».

أقول: ما في الأولى، ولقد تقدم أن المجاري هو الذي حرّف الحديث من «الخوخة» إلى «الباب»، وقد ذكرنا هناك توجيه ابن حجر ذلك بأنه نقل بالمعنى، ولا يحصى التسامي بين كلام الحب فقط بن حجر هناك وكلامه هنا.

وأما في الثانية، فإن الوجه في قوله: «وكانهم» هو أن قصة حديث «لا باب علي» متقدمة على قصة «حديث الخوخة» برمن طويل فتلك كانت قبل أخذ كما عرفت، وهذه في أيام مرضه الذي توفي فيه كما ذكرنا، وإذا كان قد أمر بسد الأبواب، فأى معنى للأمر بسد الخوخة؟ فلأن من من يدعى أنهم أطاعوا أمر «بسد الأبواب» لكنهم أحدثوا خوفاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها! لكن ابن حجر يقول: «وكانهم...» فهو غير جارم بهذا.

وأقول

١ - هل من المعقول أن يأمر بسد الأبواب ويأذن بإحداث خوفاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها؟! إن كانت الخوخة المستحدثة

يستطرق منها إلى المسجد فما معنى الأمر سدّ الأبواب؟

٢- أنّه لا يوجد في شيء من ألفاظ حديث «سدّ الأبواب إلا باب عليّ» ما يدلّ على إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم

٣- هناك في غير واحد من الأحاديث تصريح بالسمع عن إحدث لحوخ بعد الأمر بسدّ الأبواب، فهي حديث. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم «سدّوا أبواب المسجد إلا باب عليّ» فقال رجل: أترك لي قدر ما أخرج وأدخل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لم أؤمر بذلك قال: أترك بقدر ما أخرج صدري يا رسول الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لم أؤمر بذلك. وانصرف. قال رجل: بقدر رأسي يا رسول الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لم أؤمر بذلك. وانصرف واجداً باكياً حزيناً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: لم أؤمر بذلك، سدّوا الأبواب إلا باب عليّ»^(١).

وهي آخر «قال له رجل من أصحابه: يا رسول الله، دع لي كوة أنظر إليك منها حين تعدو وحين تروح» فقال: لا والله ولا مثل ثقب الإبرة»^(٢).

ومن هنا قال السهودي: «وقد اقتضى ذلك السمع من الحوطة

(١) وفاة الرضا ٤٧٩/٢ - ٤٨٠.

(٢) المصدر ٢ - ٤٨٠.

أيضاً، بل ومما دونهما عند الأمر بسد الأبواب أولاً^(١)
إلى هنا. وقد طهر أن الحق مع المعرضين عن الجمع

كلام ابن عراق

وابن عراق حيث نقل كلام ابن حجر أعرص عما قال بن حجر
قبل «ومحصل الجمع»، وإنما ذكر في وجه الجمع: «أن هذه قضية أخرى،
فقضية علي في الأبواب الشارعة، وقد كان أدن له أن يمر في المسجد
وهو جب، وقضية أبي بكر في مرض الوفاة في سد طاقات كانوا
يستقربون لدخول منها، كذا جمع القاصي إسماعيل في أحكامه
ولكلا بادي في معانيه والطحاوي في مشكله»^(٢).

فتراه يقتصر على الجمع الثاني وهو اختلاف القضيتين، ويعرض
عن دعوى أن نسب في عدم سد باب علي كون بابه من داخل لمسجد!!
ولموضوع في القضية الأولى «الأبواب» وفي الثانية «طاقات»!!
والذي يسهل على المتقدمين في وجه الجمع هو هذا المقدار فقط!!

(١) وفاة الورق ٢/٤٨٠.

(٢) ترميز الشريعة المرفوعة ٣٨٤/١.

كلام المباركفوري

والمباركفوري وافق ابن حجر في أن أحاديث «باب عليّ» يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها، ثمّ تهرب عن الدخول في تفصيل المصطلب واكتفى بالقول: «وهذه الأحاديث تحالف أحاديث الباب. قال الحافظ. ويمكن الجمع بين النقصتين، وقد أشار إلى ذلك البزار في مسنده»^(١).

كلام الحلبي

والحلبي صاحب السيرة التفت إلى وزن هذا الجمع، فأورده مع تفسيرات وتغييرات من عنده فقال:

«جمع بعضهم بأن قصّة عليّ متقدّمة على هذا الوقت، وأن الناس كان لكلّ بيت بابان، باب يفتح للمسجد وباب يفتح خارجه، إلا بيت عليّ كرم الله وجهه، فإنه لم يكن له إلا باب من المسجد وليس له باب من خارج، فأمر صلى الله عليه وسلّم سدّ الأبواب، أي التي تفتح للمسجد، أي تصيبتها وصيرورتها حوّاً إلا باب عليّ كرم الله وجهه، فإنّ عليّاً لم يكن له إلا باب واحد ليس له طريق غيره كما تقدّم، فلم يأمر صلى الله عليه وسلّم بجعله حوّة. ثم بعد ذلك أمر صلى الله عليه وسلّم سدّ الحووح إلا

(١) نسخة الاحودي ١١٢/١٠

خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه. وقول بعضهم: حتى خوخة عليّ كرم الله وجهه. فيه نظر. لما علمت أنّ عليّاً كرم الله وجهه لم يكن له إلا باب واحد. فالباب في قصة أبي بكر رضي الله تعالى عنه ليس المراد به حقيقة بل الخوخة، وفي قصة عليّ كرم الله وجهه المراد به حقيقة^(١).

أقول: لقد غيّر العبارة من «أحدثوا خوخاً» إلى «تصيبق الأبواب» وصيرورتها خوخاً على أن يكون المراد من «سدّوا الأبواب» لا باب عليّ هو: صيقوها وأجعلوها خوخاً. والله عبيك هل نفهم هذا المعنى من «سدّوا الأبواب»؟ لكنّه قد اضطرّ إلى هذا التمثيل لما رأى بطلان كلام بن حجر.

كما أنه ترك قول ابن حجر: «يستقربون إلى المسجد منها» لالتفتته إلى أنها حينئذٍ «بواب» لا «خوخ»!

لكنّه مع ذلك كنهه بنه عليّ ما بينه عليه السهمودي من أن الأحاديث لو ردة تنعي الإذن بجعل «الخوخ» بعد «سدّ الأبواب» فقال: «وعسى كون المراد بسدّ الأبواب تصيقها وجعلها خوخاً، يشكل ما جاء^(٢)» معلى تقدير صحة ذلك يحتاج إلى الحوار عنه.

(١) إسان المصنوع ٢٨٣/٣ ٢٨٤.

(٢) ذكر العباس في قصته «سدّ الأبواب» إلا باب عليّ عبط، بل هو حمرة عبيد السلام، لأنّ

ولكن لا جواب، لا مه ولا من غيره^(١)!

ثم قال: وعلى هذا الجمع يلزم أن يكون باب علي كرم الله وجهه استمر مفتوحاً في المسجد مع حوكة أبي بكر رضي الله تعالى عنه، لما علم أنه لم يكن لعل باب آخر من غير المسجد وحيداً، قد يتوقف في قول بعضهم في سد الحوكة إلا حوكة أبي بكر إشارة إلى استخلاف أبي بكر. لأنه يحتاج إلى المسجد كثيراً دون غيره^(٢)!

أقول: وفي هذا رد على الخطابي وابن بطال ومن تبعهما وعلى ابن حجر نفسه الذي احتار هذا الجمع وهو مع ذلك يسفل كلماتك. انتهى؛ إلا أن يقال بعدم ارتصانه لها، لما أشرنا إليه سابقاً من قوله لدى نقلها: «وقد ادعى...».

خلاصة المقال في حقيقة الحال

أقول: قد رأيت عدم تمامية شيء مما ذكرنا في وجه الجمع بين لقضتين، وأن كلمات القوم في المقام مستهامة للعناية، وما ذلك إلا لامتناعهم عن الإدلاء بالحق والاعتراف بالواقع

حكم العباس أسبغ عام الفتح وقصة علي قبل أحد وهذا واضح وقد به عليه غير واحد ثم رأيت ابن سد الناس في عيون الأثر ٢/٣٦٦ تذكر طلب العباس وأصراره في قضية «إلا باب أبي بكر» للمرجومة وكأنه لعرض تشب قضية أبي بكر!

(١) بيان المصون ٣/٣٨٤

وحقيقة الحال في هذا الحديث هو: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر سدَّ الأبواب الشارعة إلى المسجد تربها له عن الأدناس وتحنياً عن الأرجاس، وحتى ياب عنه حمرة سيد الشهداء عليه السلام سده على ما كان عليه من العصل والقراة والشأن الرفيع، والأحاديث الدالة على كون ما ذكرناه هو السب في سدَّ الأبواب كثيرة عند العريفيين. لكنه إنما لم يؤمر بسدِّ بابه وباب عليٍّ وأجاز مكث عليٍّ وأهل بيته ومرورهم من المسجد - في حال الحباية - لكونهم طاهرين مطهرين بحكم آية لتطهير النازلة من رث العالمين وغير هذه الآية من أدلة عصمة أهل البيت وامتيازهم بهذه الحصیصة عن سائر الخلق أجمعين فبهم لم يسدَّ لعدم الموجب لسده كما كان بالنسبة إلى غيرهم. وبهذا ظهرت ميرة أخرى من مميزاتهم^(١) الأمر الذي أثار عجب قوم وحشد أو غضب قوم آخرين....

ثم إنَّ هذا الحسد لم يزل باقياً في نفوس أتباع أولئك كمالك وأمثال مدث - فحملهم الحسد لعليٍّ والحق لأبي بكر - وهو من سُدَّ به كما هو صريح أخبار الباب - على أن يصعوا له في المقابل حديثاً ويقلبوا العصيلة...!

والواقع أنَّ هذا الوضع في أكثره - من صغائر أيام معاوية - لكن

(١) ومن نظر على هذه الميرة والاحتصاص للمحب الطبري في ذخائر بعضي ١٤١

وضع على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوّل أيام حياته وله بطائر عديدة...

لقد بصروا أنكر للخلافة وبايعوه.. وهم يعلمون بعدم وجوده عنده، وبعدم توفر مؤهلات فيه كما اعترف هو بذلك فيما روه. فحاولوا أن يضعوا أشياء ويسبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن قالها في أيام مرضه رعموا أن فيها إشارة قوية إلى خلافته.. ليصفوا ما صنعوا بصحة الشرعية.. وليصفوا ما وقع منهم وافتعلوه إلى الإرادة الإلهية..

ومن هذه الأحاديث المختلفة في هذه الفترة:

حديث «مروا أما بكر فليصل بالناس».

وقد بحثنا عنه في رسالة مفردة..

وحديث «يا أي الله والمؤمنون إلا أما بكر...»

ولعلنا بحث عنه في مجال آخر.

وحديث «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر» أو «سدوا الحواح إلا

خوخة أبي بكر».

وهو موضوع رسالتنا هذه... حيث أثبتنا عدم صحائته سداً ومعنى ودلالة، حتى أن القوم حاروا في معناه واضطربت كلماتهم ونهاقت موقفهم بجاهه. حتى التجأ بعضهم إلى دعوى أن حديث «إلا باب عمي» هو الموضوع المقلوب!!

الاعتراف بوضع أحاديث

ولقد كان الأولى والأحدر بآمن الجوري القول بالحق والاعتراف بالحقيقة وهو كون الحديث في أبي بكر موضوعاً، لقلة طرفه جداً، وضعف كنهه سداً، وعدم وجود شاهد له أبداً

ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصيبت في صدر أبي بكر

وقد وجدنا ابن الجوري وغيره يعترفون بوضع أحاديث في فضل أبي بكر، كحديث «ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصيبت في صدر أبي بكر» هذا الحديث الموضوع الذي رثما استدلل به بعضهم في فضل أبي بكر، وحتج به غيره في مقابلة حديث «أما مدينة لعلم وعلي بها» المثنوات بين الفريقين

يقول ابن الجوري: «وما أزال أسمع العوام يقولون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:

«ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصيبت في صدر أبي بكر»

و«إذا اشتقت إلى الجنة قبلت شربة أبي بكر»

و«كنت أنا وأبو بكر كغرسي رهان، سبقتني فأثبنتني وبو سبقتني

لأثبنته»

في أشياء ما رأينا لها أثراً في الصحيح ولا في الموضوع،

ولا فائدة في الإطالة بمثل هذه الأشياء»^(١)

ويقول: «المجد العير وزآبادي هي باب فصائل أبي بكر»
«أشهر المشهورات من الموضوعات» إن الله يسجل للناس عملة
ولأبي بكر خاصة!

وحديث: «ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصبه في صدر أبي بكر»
وحديث: «كان صلى الله عليه وسلم إذا اشتاق إلى الجنة قبل، ا
وحديث أنا وأبو بكر كهرسي رهان!

وحديث: «إن الله لما اختار الأرواح اختار روح أبي بكر»
وأمثل هذا من المفتريات المعلوم بطلانها بديهية العقل»^(٢).
ويقول القمني: «نقل عن كتاب الخلاصة في أصول الحديث
لنطيش - ما نصه:

«في الخلاصة: ما صب الله في صدري شيئاً إلا وصبته في صدر
أبي بكر. موضوع»^(٣).

ويقول القاري: «نقل عن ابن القيم: «ومما وضعه جهلة لمتسبين
إلى السنة في فصل الصديق:

(١) الموضوعات ١/٢٣٧

(٢) سحر السعادة - خاتمة الكتاب ١٤٩

(٣) مذكرة الموضوعات ٩٣

حديث: إِنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّى لِلنَّاسِ عَامَّةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَأَبِي بَكْرٍ حَاصَّةً
وحديث: مَا صَبَّ اللَّهُ فِي صَدْرِي شَيْئاً إِلَّا صَبَّته فِي صَدْرِ
أَبِي بَكْرٍ

وحديث: كُنْ إِذَا اشْتَأَقَ إِلَى الْجَنَّةِ قَبْلَ شَيْبَةِ أَبِي بَكْرٍ
وحديث: أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ كَهْرَسَتِي رَهَارًا
وحديث: إِنَّ اللَّهَ لَمَّا احْتَارَ الْأَرْوَاحَ احْتَارَ رُوحَ أَبِي بَكْرٍ
وحديث: عَمْرٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ
يَتَحَدَّثَانِ وَكُنْتُ كَالزَّنَجِيِّ بَيْنَهُمَا
وحديث: لَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِمُضَائِلِ عُمَرَ عُمَرُ نُوْحٍ فِي قَوْمِهِ مَا لَبِثْتُ،
وَلَوْ عَمَرَ حَسَنَةً مِنْ حَسَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ
وحديث: مَا سَبَقَكُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ، وَلَمْ يَسْبَقْكُمْ
بِشَيْءٍ وَقَرَّ فِي صَدْرِهِ! وَهَذَا مِنْ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ عِيَّاشٍ^(١)
وَيَقُولُ الشُّوْكَانِيُّ:

«حَدِيثٌ مَا صَبَّ اللَّهُ فِي صَدْرِي إِلَّا وَصَّبه فِي صَدْرِ أَبِي بَكْرٍ
ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْحِلَاصَةِ وَقَالَ: مَوْصُوعٌ»^(٢)

(١) الموصوعات الكبرى، ٤٥٤.

(٢) العوائد المجموعة في الأحاديث الموصوعة: ٣٦٠.

لو لم أبعث لبعث عمر

وقال ابن الحوزي في ما وضع في فصل عمر

«الحديث الثاني أنا إسماعيل بن أحمد، قال: أسبأ إسماعيل بن معدة، قال: أنا حمزة، قال: أنا ابن عدي، قال: حدثنا عن ابن الحسب بن فديد، قال: حدثنا زكريا بن يحيى الوقاد، قال: حدثنا بشر بن بكر، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن صميرة بن حبيب، عن غصيف بن الحرث، عن بلال بن رباح، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو لم أبعث فيكم لبعث عمر»!

قال ابن عدي: حدثنا عمر بن الحسن بن مصر الحلبي، قال: حدثنا مصعب بن سعد أبو حشمة، قال: حدثنا عبد الله بن وفد، قال: حدثنا حبة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن مشرج بن هاعان، عن عقبة بن عامر، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو لم أبعث فيكم لبعث عمر»!

قال المصنف: هذان حديثان لا يصحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الأول، فإن زكريا بن يحيى كان من الكذابين الكبار قال ابن عدي: كان يصنع الحديث. وأما الثاني، فقال أحمد ويحيى عندئذ

ابن واقد ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: انقلب عليّ مشرح صحائفه فبطل الاحتجاج به^(١).

خذوا شطر دينكم عن الحميراء

ومن الأحاديث الموضوعة في فضل عائشة:

«خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء».

وهو حديث مشهور لكنهم أجمعوا على أنه موضوع:

قال ابن أمير الحاج: «قال شيخنا الحافظ [ابن حجر العسقلاني]:

لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث»^(٢).

«وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنه سأل الحافظين المزي

والذهبي عنه فلم يعرفاه».

وتبعهم السخاوي^(٣).

وقال السيوطي: «لم أقف عليه، وقال الحافظ عماد الدين بن كثير

في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب: هو حديث غريب جداً، بل

هو منكر. سألت عنه...»^(٤).

(١) الموضوعات: ٢٣٨/١.

(٢) التقرير والتعيير في شرح التحرير ٩٩/٣.

(٣) المقاصد الحسنة: ٢٣٢.

(٤) الدرر المنتثرة: ١٢٨.

وكذا قال القاري^(١).

والزرقاني المالكي^(٢).

وغيرهم....

دعوة إلى التحقيق والقول بالحق

وبعد، فهذه أحاديث تبيننا عليها، ومثلها غيرها ينبغي البحث عنها في السند والدلالة وعلى ضوء الشواهد والأدلة، وما أكثر النظائر لهذه الأخبار في بطون الكتب والأسفار.

وأني لأدعو ذوي الفكر وأصحاب الفضيلة إلى التحقيق في السنة النبوية الشريفة، وإعادة النظر في الأحاديث التي قرّر السابقون صحتها وبنوا في الأصول والفروع على أساسها، ثم القول بالصدق والإعلان عن الحق، فقد ولّت عصور التعصب واتباع الهوى والتقليد الأعمى.

وفي ذلك خدمة للشريعة الحنيفية والسنة الشريفة، وتحقيق للوحدة والوئام بين أهل الإسلام.

والله ولي التوفيق... وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

(١) الموضوعات الكبرى ١٩٨-١٩٩، مرقاة المفاتيح ٦١٦/٥.

(٢) شرح المواهب اللدنية ٣/٢٣٣-٣٣٤.

المحتويات

٥	كلمة المركز
٩	(١) نصوص حديث سدّ الأبواب إلّا باب علي
١٣	(٢) قلب الحديث
١٣	الحديث المقلوب عند البخاري
١٥	الحديث المقلوب عند مسلم
١٦	تحريف البخاري الحديث المقلوب
١٨	نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين
٢١	ترجمة مالك
٢٩	ترجمة ابن أبي أويس
٣١	ترجمة فليح بن سليمان
٣٢	النظر في سند الحديث المحرّف
٣٤	زيادة باطلة في الحديث المقلوب

- ٣٥ (٣) الاستدلال بالحديث المقلوب بكلمات مضطربة
- ٤٢ استشهاد بعضهم بحديث مختلف
- ٤٥ إفراط البعض في التعصب
- ٤٧ (٤) التحقيق في المسألة
- ٤٨ رد البعض على البعض
- ٥٢ الاضطراب في حلّ المشكل
- ٥٤ كلام ابن روزبهان
- ٥٦ كلام ابن كثير
- ٥٨ كلام ابن حجر
- ٦٧ كلام ابن عراق
- ٦٨ كلام المباركفوري
- ٦٨ كلام الحلبي
- ٧٠ خلاصة المقال في حقيقة الحال
- ٧٣ الاعتراف بوضع أحاديث
- ٧٣ ما صبّ الله في صدري شيئاً إلا وصيته في صدر أبي بكر
- ٧٦ لو لم أبعث أبعث عمر
- ٧٧ خذروا شطر دينكم عن الحميراء
- ٧٨ دعوة إلى التحقيق والقول بالحق
- ٧٩ المحتويات